تحقيق

خطة بلدية طرابلس: «طير وفرقع يا بوشار»

كيف تُعالَج مشكلات طرابلس المزمنة؟ الجواب عند بلدية طرابلس هو: عبر فيلم مدته 25 دقيقة، كلّف إعداده 18 مليون ليرة، ولُزّم بالتراضي إلى الشركة نفسها التي أدارت الحملة الدعائية للائحة القرار الفائزة بآخر انتخابات بلدية. الخطأ في هذا الجواب ليس في إعداد «الفيلم» لعرض خطّة البلدية للسنوات الخمس المقبلة، ولا في كلفة هذا الفيلم وطريقة تلزيمه، بل في الغرض من وراء اللجوء إلى المؤثرات البصرية والسمعية لإقناع الناس بأن أمراً كبيراً يحصل، في حين أن الخطة المعروضة تتضمن لائحة مرتجلة من 80 «مشروعاً»، يكررها كل مجلس بلدي من دون أي التزام جدي بتنفيذها، ومن دون أن تكون متصلة بأي تصوّر لتنمية المدينة وإخراجها من البؤس الذي تعيش فيه

يأخذ المتابعون على هذه الخطة أنها تتجاهل ما ينتظر الناس معالجته سريعاً (مروان طحطح)

خطط بالجملة من دون تنفيذ

يتساءل مطلعون عن مصير الخطط السابقة، ولماذا لا يتم تفعيلها وتطويرها، مثل "استراتيجية التنمية المستدامة/ الفيحاء AFSDS 2020"، التي وُضعت عام 2011 من قبل تحالف المدن Cities Alliace ضمن خطة عمل عالمية بعنوان "مدن بدون أحياء فقيرة" بتمويل من البنك الدولي. عمل على هذه الاستراتيجية العديد من خبراء التنمية والتخطيط بالتعاون مع اختصاصيين محليين في مجالات مختلفة، استناداً إلى نهج قائم على المشاركة، وضمت 24 مشروعاً استراتيجياً، نُفذ منها إنشاء مكتب التنمية المحلية في اتحاد بلديات الفيحاء فقط. وقد تجاهلها النواب حينها ووضعوا خطتهم الخاصة "طرابلس 2020"، التي أطلقت في العام نفسه، رغم أن عدداً من بنودها يتطابق مع الخطة السابقة وكانت تستوجب إنشاء "مجلس تنمية طرابلس"، وقد جُمدت عند فك التحالف بين النواب. كذلك سبق أن تم وضع خطة RAMUD للنقل الحضري المستدام (عام 2013) وهي مكملة للخطة الاستراتيجية الأولى AFSDS، ورمت إلى بناء استراتيجية متكاملة للنقل في إطار شراكة مع 16 دولة، وممولة من الاتحاد الأوروبي.

كذلك خطة استراتيجية خاصة بباب التبانة – جبل محسن عام 2014 مولتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. تَبِعَ تلك الخطط "خطة التنمية المستدامة الحضرية المتوسطية" USUDS عام 2014، أعدها برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر المتوسط ENPI CBCMED بإدارة محافظة برشلونة ـ إسبانيا وبالتعاون مع بلديات لارنكا ـ قبرص، صفاقس وسوسة – تونس، وممولها الاتحاد الأوروبي.

كل تلك الخطط وغيرها نامت في الأدراج ولم يسمع عنها الكثير. يقول مطلعون: "إن تجاهل هذه الخطط القيمة الغنية بخبرات مدن لها باع طويل في التطوير المدني، وابتداع خطة هزيلة هزلية في مدينة على شفير الهاوية يتجاوز حدود الجريمة ليصل إلى مستوى المؤامرة".

ناريمان الشمعة

هل هناك حقاً خطة "خمسية" لدى بلدية طرابلس لتنمية المدينة وتفعيل عناصر نهوضها؟ هذا ما ينتظره أهل طرابلس ويناضلون من أجله عبر عقود من الزمن، ولكن ما عرضه رئيس البلدية، أحمد قمر الدين، أخيراً، لا يرتقي الى مستوى "الخطة"، بحسب المعترضين عليها، وهم كثر، من بينهم 15 عضواً في المجلس البلدي قاطعوا المؤتمر الصحافي المخصص لعرض "فيلم" عن الخطة المزعومة.

تنقسم هذه الخطة، كما عرضها قمر الدين، إلى خمسة أقسام: التنظيم الإداري والتخطيط، تحسين نوعية العيش، العمران والبنية التحتية، المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي. ويندرج تحتها 18 عنواناً تتضمن نحو 80 مشروعاً. وقدّرت الموازنة الإجمالية بنحو 208 مليارات ليرة تقريباً، فضلاً عن التمويل المحتمل من المنظمات الدولية.

ماذا يريد أهل طرابلس؟

هذه الخطة تقول كل شيء ولا تقول شيئاً في الوقت نفسه، فكل بند من بنودها يبدأ بواحدة من هذه الكلمات: متابعة، إيجاد حلول، بحث إمكانية، التعاون مع، العمل على كذا... وهذه الكلمات لا تعبر عن أي خيارات محسوبة، بقدر ما تعبر عن غياب الرؤية والإرادة، وحضور الرغبة بالإيحاء أن مشاريع كثيرة هي في طور التنفيذ. فالخطة تتضمن كل ما يطالب به أهل طرابلس، كبناء الجسور والبنى التحتية والمنطقة الاقتصادية ومحطة القطار ومحطة التكرير، فضلاً عن لائحة طويلة تتضمن مشاكل السير والنقل ومعالجة النفايات وإدارة الكوارث والصحة والتعليم والرياضة والمدينة التاريخية وفرص العمل... وهي جميعها مطالب "مزمنة"، بعضها من مسؤولية البلدية وبعضها الآخر موضوع في عهدة مجلس الإنماء والإعمار ولا تلعب البلدية أي دور فيها.

يأخذ المتابعون على هذه الخطة أنها تقفز بعيداً الى الأمام وتتجاهل ما ينتظر الناس معالجته سريعاً، ومنها مشكلات لا تتطلب معالجتها إلا الحرص قليلاً على تطبيق القوانين على الجميع، مثل متابعة أعمال المتعهدين (في نطاق صلاحياتها)، وتطبيق إجراءات الأمان وتنظيم الأشغال بما لا يعيق حركة السير في المدينة. تقصّر البلدية في تأدية أبسط واجباتها، مثل إلزام أصحاب مولدات الكهرباء بتسعيرة وزارة الطاقة أو حتى التسعيرة التي استحدثتها إرضاء لهم، ومنع المخالفات والتعديات الجديدة، التي يتم بعضها بتغطية من البلدية نفسها. كذلك ضبط الأبقار التي تتجول في الطرقات وتقتات من الوسطيات والنفايات...! بمعنى أن هناك مشاريع كثيرة تحتاج إليها طرابلس وهي معلّقة بحجة واهية هي نقص التمويل، ولكن ذلك لا يبرر أبداً أن تقف البلدية، كل الوقت، مكتوفة اليدين بلا أي إنجاز ولو متواضع وبسيط.

يبرر قمر الدين غياب أي إنجاز للبلدية بوجود نقص في الآليات والتفلت الإداري في البلدية والروتين الإداري في الدولة. إلا أن هذه المبررات لا تنسحب على إقرار المجلس البلدي بسهولة ويسر اعتمادات بمليارات الليرات لإعادة تأهيل الملعب البلدي ودعم عدد من الجمعيات الرياضية. يرد قمر الدين على ذلك بأن "الرياضة أولوية" بالنسبة إليه، معتبراً أن نهضة المدينة تتوقف على تأهيل البنية التحتية الرياضية، ما طرح تساؤلات عن كيفية تحديد الأولويات ومن يحددها. هذا لا يعني أن "الرياضة" ليست مهمّة أو أن أهل طرابلس لا يريدون الاستثمار فيها، بل هذا المثال يبين كيف أن المجلس البلدي قادر في حال أراد ذلك على تنفيذ مشاريع وبرامج عبر موازنة البلدية السنوية، إلا أن ما قاله قمر الدين يؤكد أنه ليس هناك سلّم أولويات لدى المجلس البلدي، وبالتالي ليس هناك تبنٍّ لأي رؤية تحدد الحاجات الملحة في المدينة.

أسباب الاعتراض

قاطع 15 عضواً في المجلس البلدي المؤتمر الصحافي المخصص لعرض "فيلم" الخطة، وذلك احتجاجاً على التفرّد في إعدادها وعدم اقترانها

> تأهيل الملعب البلدي وحده خُصِّص له من موازنة البلدية نحو 5,6 مليارات ليرة

متابعة

أسعار الإنترنت أمام مجلس الوزراء: محاولة لإمرار احتكار الفايبر

فيفيان عقيقي

يبحث مجلس الوزراء على جدول أعماله، اليوم، مشروع مرسوم «إطلاق خدمة الإنترنت عبر الألياف البصريّة للأفراد والشركات والمؤسسات ذات الاستعمال المكثّف، وتعديل وتخفيض تعرفة ورسوم خدمات الإنترنت ذات الحزمة العريضة، وخدمات خطوط الإنترنت والخطوط الرقميّة التأجيريّة المحليّة والدوليّة». هذا المشروع المرفوع من وزير الاتصالات، جمال الجرّاح، يستكمل مسار احتكار قطاع الاتصالات في لبنان، ويكرّس القرار 1/365 الذي أعطى بموجبه شركة «GDS» امتياز مدّ شبكة ألياف بصريّة خاصّة، مضيفاً إليه تعريفات خدمات الإنترنت التي تعطي «GDS»، بحسب الصيغة المطروحة، الأفضليّة في السوق، على باقي شركات الإنترنت ونقل المعلومات، كما ينتزع من مجلس الوزراء صلاحيّاته ويحوّلها إلى وزارة الاتصالات لناحية تمكينها من اتخاذ قرارات مهمّة دون العودة إلى مجلس الوزراء. ينصّ المرسوم على إعطاء الإدارة (وزارة الاتصالات) حقّ تشكيل سلّة جديدة من خدمات مختلفة تنسجم مع حاجة الأسواق والتطورات التقنيّة وبأسعار تحدّدها بنفسها وفق دراسة، وتأجير سعات دوليّة على الكوابل الدوليّة المملوكة من الدولة إلى جهات خارجيّة لقاء بدل يحدّد بقرار من الوزير. كما يحدّد رسم «حق المرور للألياف البصريّة لشركات نقل المعلومات» بـ 1500 ليرة سنوياً عن كلّ متر للشركات الحائزة مراسيم تعطيها حقّ المرور والربط.

فضلاً عن تحديد رسوم الخطوط التأجيريّة الدوليّة المخصّصة لخدمة الإنترنت ومزوّدي خدمات الإنترنت بحسب الشطور؛ إذ يحدّد رسم الشطر الأوّل من السعات الدوليّة التي تتراوح سرعتها بين 100 و2000 ميغابت/ ثانية بـ 165 ألف ليرة لبنانيّة لكلّ 2 ميغابت، والشطر الثاني (بين 2100 و5 آلاف) بـ 150 ألف ليرة، والشطر الثالث (بين 5100 و10 آلاف) بـ 135 ألفاً، والشطر الرابع (بين 11 ألفاً و20 ألفاً) بـ 120 ألف ليرة، والشطر الخامس (بين 21 ألفاً و40 ألفاً) بـ 105 آلاف ليرة، والشطر السادس (بين 41 ألفاً و60 ألفاً) بـ 90 ألف ليرة، والشطر السابع (بين 61 ألفاً وما فوق) بـ 75 ألف ليرة. كما يحدّد الحدّ الأدنى من السرعة المَبيعة للشركات ذات الاستعمال المُكثّف (Heavy Users) بـ 50 ميغابت/ ثانية، مع تطبيق حسم بنسبة 20%على الشطر الأوّل وحسم 12% على الشطر الثاني، على السرعات المَبيعة من مزوّدي خدمة الإنترنت (ISP) إلى المؤسّسات والإدارات الحكوميّة والبلديّات واتحاداتها والمؤسّسات التعليميّة والخاصّة والعامّة والمؤسّسات الإعلاميّة والبث التلفزيوني والفضائي والمناطق الرقميّة. عملياً، يحاول المرسوم إمرار القرار 1/365 أو تهريبه «بطريقة ملتوية بتحديده رسم حق المرور والربط للشركات الحائزة مراسيم، وهو ما يميل إلى شطبه من المرسوم بعد الاعتراضات التي سجلت خلال اجتماع لجنة الاتصالات النيابيّة أمس»، بحسب ما تشير مصادر اللجنة. ووفق معلومات «الأخبار»، فقد تقدّمت شركة «وايفز» بطلب مماثل لـGDS باعتبارها حائزة على مرسوم يعطيها حق الربط والمرور على الشبكة الهاتفية، وهناك توجّه للموافقة على طلبها بعدما قدّمت طعناً أمام مجلس شورى الدولة بقرار

> يحاول المرسوم المقترح إمرار القرار 1/365 في مجلس الوزراء بطريقة ملتوية